استراتيجية اقطاب النمو ودورها في تركيز الاستثمار الاجنبي المباشر في بلدان مختارة مع اشارة خاصة الى العراق

م.م عبد المهدي رحيم حمزه

كلية المستقبل الجامعة /قسم ادارة الاعمال

Growth strategy and its role in the concentration of foreign direct investment in selected countries with special reference to Iraq

Asst.Lect .Abdul Mahdi Rahim Hamza

Al-Mustaqbal University College / Depart. Business Administration

mahdirih33@gmail.com

Abstract

The study seeks to explain the theories of economic growth and focus on the idea of the strategy of growth poles and the possibility of their impact in attracting foreign direct investment, through the presentation of their concepts and analysis of the nature of their relationship and the statement of growth poles in its new concept, which is free trade zones in the sample countries and how to attract foreign direct investment has become These countries, especially the United Arab Emirates, are at the forefront of attracting and exporting direct investment. Therefore, these experiences can be utilized in Iraq as direct investments enable the state to acquire modern technology. Appropriate administrative expertise as well as providing appropriate job opportunities, especially since Iraq is suffering from the problem of unemployment in various own identity.

Keywords:Growth Pole, Growth Theories, Foreign Direct Investment, Free Zones

الملخص

تسعى الدراسة الى بيان نظريات النمو الاقتصادي وبالتركيز على فكرة استراتيجية اقطاب النمو وامكانية تأثيرها في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة, وذلك عن طريق عرض المفاهيم الخاصة بهما وتحليل طبيعة العلاقة بينهما وبيان اقطاب النمو بمفهومها الجديد وهو مناطق التجارة الحرة في بلدان العينة وكيفية جذب الاستثمار الاجنبي المباشر, اصبحت هذه البلدان لاسيما الامارات العربية المتحدة في طليعة البلدان الجاذبة والمصدرة للاستثمار المباشر, وعليه يمكن الاستفادة من هذه التجارب في العراق باعتبار ان الاستثمارات المباشرة تمكن الدولة من الحصول على التكنلوجيا الحديثة والخبرات الادارية المناسبة, فضلا عن توفير فرص العمل المناسبة سيما وان العراق يعاني من مشكلة البطالة بمختلف اصنافها.

الكلمات المفتاحية: اقطاب النمو, نظريات النمو, الاستثمار الاجنبي المباشر, المناطق الحرة.

المقدمة

تسعى بلدان العالم سواء النامية منها او المتقدمة الى رفع معدلات نموها الاقتصادي باعتباره اهم العوامل التي تعزز الثقة في الاقتصاد الوطني, ومن اهم مظاهر هذا النمو هو معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP والذي يبين قيمة السلع والخدمات المنتجة في البلد خلال سنه واحدة, لذلك نجد اكثر الدول جذبا للاستثمارات الاجنبية هي تلك الدول التي تتصف اقتصاداتها بدرجات عالية من النمو وهذا ما ينطبق على دول الاسواق الناشئة.

وفي السنوات الاخيرة خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وظهور الشكل الجديد للرأسمالية(الليبرالية الاقتصادية) اصبح الاستثمار الاجنبي المباشر من اهم مصادر جذب رؤوس الاموال الاجنبية بعدما اصبحت مسالة الاقتراض الخارجي معقدة جدا نتيجة للشروط القاسية التي تكتنفها, فأصبحت عملية استقطاب الاستثمار المباشر الهدف الاساس الذي جعل القائمين على السياسة الاقتصادية في جميع البلدان لا تدخر جهدا في تحقيها, ولذلك سعت الكثير من الدراسات والبحوث الى تحديد العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الاستثمار وهل ان الاستثمارات المباشر هي التي تقود الى رفع معدلات النمو او العكس وكانت النتيجة هي الاختلاف بين هذه الدراسات.

وتعد نظرية اقطاب النمو ل(فرانسوا بيروكس) من اوائل النظريات التي فسرت عملية النمو الاقتصادي منذ الخمسينيات من القرن الماضي وطورت بعد ذلك عن طريق البرت هيرشمان في نظريته النمو اللا متوازن وهو ان عملية النمو تركز في قطاع او اقليم معين لامتلاك هذا القطاع صفات معينة تجعله قائدا لعملية النمو في القطاعات الاخرى, ويمكن اعتبار المناطق التجارية الحرة التي اقامتها معظم البلدان لجذب الاستثمارات المباشرة امتدادا لهاتين النظريتين وتعد الامارات العربية المتحدة في طليعة البلدان في هذا المجال وبدرجة اقل مصر اذ اقامتا مجموعة من المناطق الحرة لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية.

مشكلة الدراسة

ان تراجع معدلات النمو الاقتصادي والاستثمارات الاجنبية المباشرة نتيجة للظروف غير المستقرة التي يواجهها العراق وغياب المحاولات الجدية من قبل اصحاب القرار في دعم انشاء وتطوير اقطاب نمو او مناطق حرة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ادى الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية.

فرضية الدراسة

تلعب معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي دورا اساسيا في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالإضافة الى عوامل اخرى كالاستقرار السياسي والامني وانشاء مناطق حرة في العراق منافسة لنظيراتها في البلدان الاخرى.

اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية:

1- بيان مفهوم ونظريات النمو الاقتصادي والاستثمار الاجنبي المباشر.

2- تحليل اثر معدلات النمو الاقتصادي على الاستثمار الاجنبي المباشر في الأمارات ومصر.

3.تحليل اثر معدلات النمو الاقتصادي على الاستثمار الاجنبي في العراق وامكانية تطويره.

هيكلية الدراسة

من اجل تحليل مشكلة الدراسة والتحقق من فرضيتها تم تقسيمها الى ثلاثة مباحث, تناول **المبحث الاول** الجانب النظري والمفاهيمي للنمو الاقتصادي والاستثمار المباشر, فيما تضمن **المبحث الثاني** دراسة وتحليل النمو الاقتصادي والاستثمار والعلاقة بينهما في كل من الامارات ومصر, وتصدى **المبحث الثالث** الى دراسة وتحليل النمو والاستثمار المباشر في العراق وامكانات تطويره.

المبحث الاول //الاطار النظري للبحث

اولا / النمو الاقتصادي واهم النظريات المفسرة له

1-مفهوم النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من اهم الاهداف التي تسعى جميع دول العالم الى تحقيقه باعتباره من اهم المؤشرات التي تعطي انطباعا عن مدى الثقة التي يعكسها اقتصاد أي بلد ومن اهم القوى الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر, وقد عرف النمو الاقتصادي حسب(Simon Kuzent) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد بانه: ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان, و تستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة و التكيف المؤسسي و الإيديولوجي المطلوبة لها(نصر:4:2004).

وهنالك تعريف اخر وهو الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن و يعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الاجمالي GDP(ميلود:8:2010).

ومن جانب اخر يعرف النمو الاقتصادي بانه الزيادة في متوسط نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة(الغرباوي:23:2015).

مما سبق يتبين ان النمو الاقتصادي لا يتضمن فقط زيادة في الناتج الاجمالي فقط انما يتضمن ارتفاع طويل الاجل بإنتاج وعرض كل ما يحتاجه السكان من مختلف السلع وكذلك زيادة متوسط نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي, كما ان GDP هو المقياس الافضل له.

2-نظريات النمو الاقتصادي

2-1-النظرية الكلاسيك

تعد مساهمة سميث في العوائد المتزايدة من خلال تقسيم العمل إضافة هامة لعلم الاقتصاد, اذ ركز سميث على زيادة الإنتاجية من خلال التخصص في العمل و ومن ثم زيادة الكفاءة, وافترض أن الأرباح المتحققة في قطاعي الزراعة و الصناعة تسهم في زيادة الادخار مما يقود إلى زيادة الاستثمار و بالتالي زيادة النمو بشكل مباشر ومن ثم زيادة الانتاجية, وأن تقسيم العمل ينطبق على الصناعة أكثر من الزراعة(نصر:2004:5).

هذه النظرة المتفائلة تجاه النمو عند سميث قابلها نظرة متشائمة عند(مالثوس) في نظريته السكانية وهو ان معدل نمو السكان متسارع بأكثر من معدل نمو الإنتاج و بما أن تحديد النسل "محرم دينيًا", فلابد من تناقص السكان عن طريق الحروب و المجاعات و الطاعون.

واشار ماركس الى أن النمو سيتراجع نتيجة لتراجع العائد على رأس المال و زيادة حصة رأس المال للإنتاج و هذا يقود معدل الربح للصفر. إضافة إلى أزمات فائض الإنتاج التي تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي. اما مارشال فقد اشار إلى التنظيم كعامل رابع من عوامل الإنتاج و العلاقة بين التعليم والنمو..

ولعل جوزيف شوم بيتر الذي ركز على أهمية العامل التقني في النمو الاقتصادي هو من اوضح النماذج التي تتعلق بنظرية النمو الكلاسيكية وتتركز اهم افكاره بالاتي:(الغرباوي:2015:27)

1-ان التطور الذي يحصل في النظام الرأسمالي يكون على شكل قفزات متقطعة واندفاعات غير منسقة وتصاحبها فترات من الرواج والكساد قصيرة الاجل نتيجة التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون ومن ثم زيادة الانتاج ودفع عجلة النمو الى الامام..

2-ويستند النمو على عاملين اساسيين هما المنظم والائتمان المصرفي الذي يدعم التجديد والابتكار.

3-اعطاء المنظم اهمية خاصة واعتباره مفتاح التنمية والدينامو المحرك لعملية التنمية الاقتصادية لان راس المال البشري عامل مهم في عملية الابتكار..

4-اكد شومبيتر على ان التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في عادات وتقاليد واذواق المستهلكين.

2-2-نظريات النمو ما بعد الكلاسيكية

اعتمدت النماذج ما بعد الكلاسيكية على استخدام دالة الإنتاج التي تعبر عن مساهمة كل من مدخلات الإنتاج والتقدم الفني في تحقيق معدل نمو الناتج، ويتحدد التقدم الفني، والذي تعبر عنه الإنتاجية الكلية للعوامل، خارج العملية الإنتاجية, الذي يعتبر دالة في الزمن على وفق الفروض التي جاءت بها النظريات هذه، وعادة ما تستخدم دالة إنتاج كوب – دوجلاس. وسنطرق لاثنتين من هذه النظريات وكالاتي:

2-2-1-نموذج هارود دومار

الفكرة الأساسية لهذا النموذج هي ان نمو الناتج المحلي يتناسب مع نصيب الانفاق الاستثماري من الناتج المحلي الاجمالي, وبني هذا النموذج على الافتراضات التالية:(الغرباوي:2015:30)

1-دالة الانتاج تكون ذات معاملات ثابتة أي للحصول على وحدة واحدة من الانتاج فلابد من استعمال قيمة من راس المال ومقدار معين من معامل عنصر العمل $Y= f(K,L)= \min(AK,AL)$

2-في الاجل الطويل يمثل الاستهلاك نسبة ثابتة من الدخل القومي, أي ان الميل الحدي للاستهلاك يكون ثابتا, ومن ثم فان الميل الحدي للادخار يكون ثابتا ايضا.

3-ثبات المستوى العام للأسعار ومن ثم فان الدخل النقدي يتساوى مع الدخل الحقيقي.

4-لا توجد فجوة زمنية بين الادخار والاستثمار وان اجمالي الاستثمار الذي يرغب المنتجون القيام به يساوي اجمالي الاستثمار المتحقق.

5- تعمل هذه الافتراضات في ظل نظام مغلق.

6-ان معامل راس المال يكون ثابتا,أي ثبات النسبة بين راس المال والدخل القومي.

7- الميل الحدي للادخار =الميل المتوسط للادخار, وكذلك ثبات اسعار الفائدة.

ويمكن صياغة النموذج الذي توصل اليه هارود دومار بالاتي:

$$G(Y) = = \frac{dy}{dy} \quad \frac{S}{cor}$$

Cor = معامل راس المال,Y =الدخل القومي,S =الادخار القومي

2-2-2- نموذج " Solow "

كانت نظرية " Harrod-Domar " متشائمة بسبب اعتقادها أن الاقتصاد في الاجل الطويل يميل للتقلب بين حالتي البطالة والتوظيف الزائد عن الحد، حيث أرجع " Solow " سببه إلى الجمود المفترض في معامل رأس المال، وإلى استخدام عناصر الإنتاج بنسب ثابتة، الأمر الذي يتسبب في استخدامها بغير كفاءة، ولذلك اقترح إمكانية الإحلال بينها، وافترض أن عرض العمل ينمو بمعدل ثابت، وأن تراكم رأس المال هو نسبة ثابتة من الدخل وكذلك استبدل المعامل الثابت لرأس المال في دالة الإنتاج بدالة متجانسة خطيا.

يقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات:(كبداني:43:2013)

1-الاقتصاد مغلق وتسوده حالة المنافسة في جميع أسواقه، وينتج منتجا مركبا واحدا.

2- دالة الإنتاج هي دالة " Cobb-Douglas " ذات غلة الحجم الثابتة، وحيث يمكن الإحلال بين عنصري الإنتاج K و L. $Y= f(K,L) = K^{a} L^{a-1}$

3- الاستهلاك يأخذ شكل دالة " Keynes "

$C = C S =(1-C)Y = SY$ ➡

4- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، فإذا كان معدل نمو السكان هو(N) فإن عرض العمل ينمو كذلك ب(N) وذلك لأن:

$$\frac{d \log L}{dt} = \frac{\frac{dL}{L}}{dt} = \frac{L}{dt} = n$$

5- فرضية قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال، ووجود مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما, كما ان التكنولوجيا متغير خارجي المنشأ.

2-3- نظريات النمو الحديثة - ذات النمو الداخلي.

تعد نظرية النمو الحديثة مكوناً أساسياً لنظرية التنمية للدول الناشئة. وقد برزت النظرية على يد(Romer 1986 و Lucas1988) خلال منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بعدما فشلت النظرية النيوكلاسيكية ذات النمو الخارجي في تفسير أسباب تسارع معدلات النمو في الدول المتقدمة دون غيرها من الدول.

وقد رجحت النظرية أن النمو المستمر يتحدد من داخل عملية الإنتاج نفسها وليس من خارجها، وبالنسبة لنظرية النمو الداخلي يعد كل من التقدم التكنولوجي أو التراكم المعرفي و راس المال البشري هما القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، عن طريق أثر المعرفة والتعليم والتدريب على إنتاجية عنصر العمل وزيادة عنصر رأس المال البشري داخل الاقتصاد القومي، مما يدل علي أن العوامل المؤثرة على تراكم راس المال بشقيه المادي و البشري وتراكم المعرفة عبر الزمن يمكنها التأثير على الدخل.

3.2-1- نموذج رومر

بني نموذج رومر او النموذج القائم على المعرفة على فكرة النمو الداخلي في المدى الطويل والذي يتحدد بعوامل من داخل النشاط الانتاجي وذلك بتحفيز من عنصر التقدم الفني وتراكم المعرفة, ويتضمن هذا النموذج الافتراضات التالية(سيد احمد:2017:55):

1-أن الانتاجية الحدية لراس المال تنمو دون قيود وبمعدل متزايد خلال الزمن نظرا لإمكانية تزايد معدل الاستثمار ومعدل العائد على راس المال.

2-أن التغير التكنولوجي متغير تابع يتحدد داخل النشاط الاقتصادي بواسطة عوامل عديدة، مثل تراكم المعرفة الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية التي تسعي لتحقيق الارباح وقادرة علي تحمل المخاطر، أو عن طريق تراكم راس المال البشري.

3- أن الاكتشافات والتكنولوجيا هي عوامل انتاج تختلف عن عوامل الانتاج التقليدية، وأطلق عليها اسم عوامل الانتاج غير التنافسية في الاستخدام.

وهي تشبه في ذلك السلع العامة، فالمعرفة أو الاختراعات الجديدة لا تحول دون استخدام شخص اخر لها أو منشأة ان تستخدمها باقي المنشآت، ويأخذ النموذج الشكل التالي:

Y=AK ……(1)

حيث ان:

Y اجمالي الناتج, A مستوى التقدم التقني, K راس المال.

اما معادلة تراكم راس المال المادي والبشري والمعرفة فهي:

K=SY−dk ……(2)

حيث ان:

S معدل الادخار, d معدل اهلاك راس المال.

وعليه فان معادلة النمو هي:

Y / Y=**K** / k= SA−d ……(3)

وشرط استمرارية النمو يتحقق عندما:SA > d

2-3-2.نموذج " Lucas "

يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي(كبداني:2013:55):

h=β(1−μ)h……(1_2)

حيث أن μهي الزمن المسخر للعمل، وأما((1−μ)) فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف، وأما β فهي مقدار الفعالية، ومنه:

h
h 1-β β

= β(1- μ)h ……(2-3) 991

أما دالة الإنتاج فتأخذ شكل دالة " Cobb–Douglas " وهي $Y=K(h\ L)$

وبما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسر اختلاف معدلات النمو العالمية وأسباب غنى وفقر بعض البلدان، فإن هذا النموذج يشبه نموذج " Solow "، إذ تلعب h دور الرقي التقني فيه، مما يجعله قابلا للنمو كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد، الأمر الذي يساعد على زيادة رأسمالهم البشري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة التي تستطيع أن ترفع من وقت التكوين بشكل مستمر ودائم, وتفضيل تراكم رأس المال البشري سيكون له أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني.

ثانيا: استراتيجية اقطاب النمو(Growth poles)

قدم فرانسوا بيروكس نظرية قطب النمو في عام 1955, وقد عنى بهذا المصطلح مجموعة ديناميكية ومتكاملة من الصناعات تدور حول صناعة دافعة قادرة على النمو السريع وتوليد النمو من خلال تأثيرات مضاعفة ونشرها في بقية قطاعات الاقتصاد, و بدأت بفكرة أن النمو لا يظهر وفي كل مكان في وقت واحد، لكنه يتجلى في نقاط أو أقطاب نمو بدرجات متفاوتة من الشدة. و يمكن تعريف أقطاب النمو بأنها "مدن تتمتع بصلات اجتماعية واقتصادية مكثفة مع المناطق المحيطة بها، والتي تعمل كمراكز نمو، ولديها القدرة على نشر التنمية في جميع أنحاء المنطقة "(MUSTĂŢEA::201352).

والقطب يعبر عن القوى الجاذبة والمؤثرة والتي تتصف بان لها فاعلية وتأثير، ويظهر ذلك في الطروحات الخاصة بالمدن من خلال قوة الموارد الطبيعية منه والاصطناعية بالشكل الذي يسهم في ان تكون اساس للاستقطاب والجذب، مما يجعلها تشكل مركزا(المعموري:2010:175).

والجانب الأساسي لنظرية النمو هي "المنطقة" التي ينبغي اعتبارها منطقة لها عدد من الخصائص المترابطة، مما يجعلها قابلة للتمييز عن المناطق الأخرى. إن ضمان "التنمية الاقتصادية" معبراً عنها من حيث ديناميات الناتج الإجمالي أو مستوى دخل الفرد في ظروف عدم كفاية المدخرات أمر ممكن على حساب الموارد الخارجية اللازمة لدعم عمليات الاستثمار وزيادة رأس المال، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.(KOMAROVSKIY: 23:2013).

ويرى فرانسوا بيروكس François Perroux ان الاستقطاب على مستوى المشاريع الصناعية يتمثل في ان هنالك الالاف من عمليات الانتاج و التوزيع و الخدمات القائمة في العديد من المراكز المتخصصة و المحددة مكانيا ولكنها متكاملة وظيفيا من خلال المراكز المسيطرة في جميع مراحل الاقتصاد فعندما تتهيأ المدينة لان تكون مركزا للانتشار الاقليمي فان ما تتوفر فيها من مصارف و طرق نقل جديدة و خدمات متخصصة اخرى يجعل منها مركزا للعمليات بالنسبة للمشاريع الصناعية الجديدة و هذه العوامل الاساسية هي التي تفسر النمو السريع لكثير من المدن، كما تؤدي منطقة الاعمال دور الاستقطاب داخل المدينة(الحيدري:2013:90)

استراتيجية أقطاب النمو تساعد في استغلال اقتصادات التكتل لنشر الرخاء الناتج من قلب القطب إلى المحيط, ويمكن اعتبار كل مجمع صناعي ومجمع تكنولوجيا المعلومات ومنطقة صناعية خاصة ومنطقة سياحية وممر للأعمال الزراعية وحتى مدينة كأعمدة نمو, يمكن أن تتطور عضويا، مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات في بنغالور، أو نتيجة لإجراءات حكومية متعمدة، مثل قطب نمو السياحة في بويرتو بلاتا في جمهورية الدومينيكان.(:2013:World bank Grub2).

وتعمل أعمدة التطوير الحضري كحلقة وصل بين أقطاب النمو وغيرها من المدن الصغيرة والمتوسطة في النظام الحضري من أجل الحد من التنمية غير المتوازنة في المنطقة التي ينتمون إليها, بالإضافة إلى ذلك، تساهم أعمدة التطوير الحضري في تقليل مستوى تركيز السكان والعمالة في المراكز الحضرية الرئيسية وإنشاء هيكل مكاني لتحفيز التنمية الاقتصادية المتوازنة. كما ستؤدي الاستثمارات في أعمدة التنمية الحضرية إلى تقليل هجرة اليد العاملة إلى المناطق الحضرية الكبيرة. لذا كانت المعايير

الأساسية في تحديد أعمدة التنمية الحضرية هي إمكانات التنمية الاقتصادية، والبحث والتطوير والقدرة على الابتكار(الجامعات، ومعاهد البحوث، ومراكز التميز، والبنية التحتية المناسبة للأعمال التجارية)، والمواصلات(الطرق والسكك الحديدية والجو والبحر) والخدمات العامة(**MUSTĂȚEA**::201353)

وعلى العموم ولإقامة أقطاب النمو في أية منطقة يستلزم توفر مجموعة من الشروط أهمها:(بوشنتوف:2017:32)

1 – ضرورة توفير الظروف الطبيعية المناسبة والملائمة لتوطين الاستثمارات المحرضة وثروات طبيعية واليد العاملة اللازمة.

2– إتاحة المجال لاستخدام التكنولوجيا الحديثة والوصول إلى وفورات الحجم الامثل.

3 – الاختيار الصحيح للأنشطة المحركة التي تمارس تشجيعا على المحيط وعلى الأنشطة والقطاعات والوحدات الموردة لمستلزمات الإنتاج.

ثالثا / مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

1– تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر

قبل الدخول الى النظريات والنماذج التي فسرت طبيعة واسباب الاستثمار الاجنبي المباشر وفرضياتها لابد اولا من عرض موجز لتعاريف الاستثمار الاجنبي المباشر, اذ يُعرَّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار يقوم فيه مستثمر ما بإنشاء شركة تابعة له في البلد الأجنبي أو يكتسب حصة مسيطرة كبيرة في المؤسسة الأجنبية(Abotsi:2016:360).

اما صندوق النقد الدولي فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار يتم إجراؤه للحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة تعمل في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر، وهدف المستثمر هو أن يكون له صوت فعال في إدارة المؤسسة(Nayyar:23:2014).

وعرّفت منظمة التعاون والتنمية عام(2008) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه صافي تدفقات الاستثمار المضطلع بها لاكتساب مصلحة إدارية دائمة(10٪ أو أكثر من أسهم التصويت) في شركة تمارس أعمالاً في أي اقتصاد آخر خارج بلد المستثمر الأصلي(Makoni:2015:77).

وعليه فان الاستثمار الاجنبي المباشر هو حركة راس المال الحقيقي والتي يقوم بها المستثمر الاجنبي في بلد اخر لتحقيق هدف معين والتي يترتب عليها امتلاكه حصة في المؤسسة في ذلك البلد.

2–نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر

هنالك الكثير من النظريات التي تناولت موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر بعد الحرب العالمية الثانية ولعل من اهمها ما يأتي:

1.2 نظرية دورة الإنتاج من فيرنون

تم استخدام نظرية دورة الإنتاج التي طورها فيرنون في عام 1966 لشرح أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر التي قامت بها الشركات الأمريكية في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية في صناعة التصنيع.

يعتقد فيرنون أن هنالك أربعة مراحل لدورة الإنتاج: الابتكار والنمو والنضج والتراجع. وفقًا لـ Vernon، في المرحلة الأولى، تقوم الشركات الأمريكية بإنشاء منتجات مبتكرة جديدة للاستهلاك المحلي وتصدير الفائض من أجل خدمة الأسواق الخارجية أيضًا. وفقا لنظرية دورة الإنتاج، بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا زاد الطلب على المنتجات المصنعة مثل تلك المنتجة في الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا، بدأت الشركات الأمريكية في التصدير، مع الاستفادة من التكنولوجيا على المنافسين الدوليين.

إذا كان لدى المصنعين في المرحلة الأولى من دورة الإنتاج ميزة عن طريق امتلاك تقنيات جديدة، اذ أن المنتج يتطور أيضًا أصبحت التكنولوجيا معروفة. ستقوم الشركات المصنعة بتوحيد المنتج، ولكن ستكون هناك شركات اخرى ستقوم بتقليده. ومن ثم بدأت الشركات الأوروبية في تقليد المنتجات الأمريكية التي كانت الشركات الأمريكية تقوم بتصديرها إلى هذه البلدان. مما

اضطر الشركات الأمريكية إلى أداء منشآت الإنتاج في الأسواق المحلية للحفاظ على حصتها في السوق في تلك المناطق, اذ تمكنت هذه النظرية من شرح أنواع معينة من الاستثمارات في أوروبا الغربية التي قامت بها الشركات الأمريكية بين 1950-1970. على الرغم من أن هناك مناطق لم يكن الأمريكيون يقيمون فيها, لكنهم يمتلكون الميزة التكنولوجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال تلك الفترة.(Denisia:2010:106).

2.2.الميزة الاحتكارية

هذه النظرية التي طورها ستيفن هايمر(1960-1968 و 1970) وهي واحدة من التفسيرات المبكرة لتدفقات الاستثمار في أوضاع سوق احتكار القلة, ومن خلالها تستطيع الشركات متعددة الجنسية حشد قدراتها الفريدة وأصولها العابرة للحدود للتغلب على أوجه القصور التشغيلية والإعلامية المتصورة فيما يتعلق بالخصوم المحليين. ووفقًا لهذه النظرية فإن امتلاك موارد الملكية والقدرات الفريدة مثل المنتجات المتمايزة، والتكنولوجيا المسجلة، والمهارات الإدارية، وتحسين الوصول إلى رأس المال وتشوهات السوق التي تفرضها الحكومة، تمنح الشركات متعددة الجنسية ميزة تنافسية على الشركات الأصلية في البلد المضيف ومساعدتها على تعويض عيوب العمل في بلد أجنبي. وبعبارة أخرى، تستمد هذه الشركات ميزة تنافسية من عيوب السوق القائمة على البلد الأصلي الناتجة عن حالة احتكار السوق(Nayyar::2014:23).

3.2. نظرية أسعار الصرف و أسواق رأس المال غير الكاملة

حاولت هذه النظرية تفسير سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر, في البداية تم تحليل مخاطر صرف العملات الأجنبية من منظور التجارة الدولية. قام كل منItagaki)1981) و (1985Cushman) بتحليل تأثير عدم اليقين كعامل للاستثمار الأجنبي المباشر. في التحليل التجريبي الوحيد الذي أجري حتى الآن، يوضح كوشمان أن الزيادة الحقيقية في سعر الصرف حفزت الاستثمار الأجنبي المباشر الذي حققه الدولار الأمريكي، بينما أدى ارتفاع قيمة العملات الأجنبية إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي. يخلص كوشمان إلى أن ارتفاع الدولار أدى إلى انخفاض في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي بنسبة 25 %(Denisia:2010:107).

ومع ذلك، لا يمكن لنظرية معدل مخاطر العملات أن تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر المتزامن بين البلدان ذات العملات المختلفة. يجادل القائمين بأن هذه الاستثمارات تتم في أوقات مختلفة، ولكن هناك حالات كافية تتعارض مع هذه المطالبات.

4.2 النموذج الانتقائي(Duning)

النظرية الانتقائية التي وضعها دونينج(1988) هي مزيج من ثلاث نظريات مختلفة تخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة) (Abotsi:361:2016

1.4.2. نظرية مزايا الملكية

توصف هذه المزايا بأنها الفوائد المحددة للشركة أو الكفاءات العقارية. نظرًا لأن الشركة لديها سيطرة على مزاياها الخاصة، يمكن للشركة استخدام هذه المزايا لكسب ربح هامشي أعلى أو تقليل التكلفة الحدية من منافسيها في البلد الأجنبي.

2.4.2.نظرية الموقع

تعد مزايا موقع البلدان من العوامل الرئيسية في تحديد امكانية ان يصبح البلد مضيفا لأنشطة الشركات متعدية الجنسية, ويمكن تقسيم المزايا المحددة لكل بلد إلى ثلاث فئات بما في ذلك المزايا الاقتصادية والمزايا السياسية والمزايا الاجتماعية, ويمكن أن تنجم المزايا المحلية عن تشوهات السوق الهيكلية مثل التدخل الحكومي، والتي تؤثر على التكاليف والإيرادات. تمتلك المؤسسات في الدولة المحلية إمكانية جذب الشركات الأجنبية أو غير ذلك اعتمادًا على ما إذا كانت المؤسسات الأجنبية قادرة على الاستفادة من ميزة موقعها مع المؤسسات القائمة.

3.4.2.نظرية الاستيعاب

اي أن الشركة التي تمتلك مزايا الملكية هذه يجب أن تستخدمها لنفسها(الاستيعاب) لتكون أكثر ربحية، بدلاً من بيعها أو تأجيرها لشركات أجنبية من خلال عقود الترخيص أو الإدارة(التحويل الخارجي). بافتراض أن الشروط السابقة قد تم استيفائها، يجب أن تكون مربحة للشركة أن تستغل هذه المزايا من خلال الإنتاج، بالتعاون مع عوامل المدخلات الإضافية مثل الموارد الطبيعية ورأس المال البشري، خارج بلدها الأصلي(Makoni:2015:81)؛ إذا تعذر ذلك، فإن الأسواق الخارجية ستخدم من خلال الصادرات والأسواق المحلية بالإنتاج المحلي.

النموذج الانتقائي يوضح ان الميزات الثلاث المذكورة اعلاه تختلف من شركة إلى أخرى، ويعتمد مدى استفادة الشركة من هذه الميزات على الخصائص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلد المضيف. لذلك فإن الأهداف والاستراتيجيات التي تتبناها الشركات، ونمط الإنتاج واختيار بلد للاستثمار ستعتمد على التحديات والفرص الموجودة في مختلف البلدان.

5.2. الربط والرافعة المالية والتعلم: نموذج LLL

طور نموذج LLL لتدويل الشركات من قبل(John A Mathews:2002,2006) الذي أقر بحقيقة أن المتأخرين في الشركات متعددة الجنسيات والقادمين الجدد لا يعتمدون على توسعهم الدولي في الحيازة المسبقة للموارد ولكنهم يستخدمون التوسع الدولي من أجل الاستفادة من الموارد التي لا تكون متاحة لولا ذلك. وأوضح النموذج الظهور السريع للشركات المتأخرة في التسعينيات من حيث الروابط السابقة التي تم تطويرها في الاقتصاد العالمي والتي تعمل على الاستفادة من التعلم التجريبي لمساعدتها على اكتساب موطئ قدم لها في شبكة عالمية مترابطة(Nayyar:25:2014)

المبحث الثاني: معدلات النمو وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر في الامارات ومصر

لم يتفق الاقتصاديون في طروحاتهم واستنتاجاتهم عند بيان طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الاجنبي المباشر, فبعضهم يرى بان النمو الاقتصادي يتسبب في زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الداخل, وبذلك يكون النمو الاقتصادي متغيرا خارجيا وهذا ما ذهب اليه نموذج هارد دومار, فيما يرى اخرون ان النمو الاقتصادي يزداد مع زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وعليه يعد النمو الاقتصادي متغيرا داخليا, فيما توصلت بعض الدراسات الحديثة الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر ينجذب إلى العوامل ذات الصلة بالسياسات في البلدان المتقدمة, نمو الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري ومؤشر الحرية, اما في البلدان النامية فان ما يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفقًا للنتائج التي توصلوا إليها هو إجمالي تكوين رأس المال الثابت، والانفتاح التجاري، ومتغيرات الكفاءة(Lasbrey:2018:316).

عموما توصلت العديد من الدراسات الي اجريت في مختلف اقتصادات العالم ان النمو الاقتصادي بشكل يعد عاملا اساسيا في جذب الاستثمارات الاجنبية, فكلما ارتفعت معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي للبلد كلما ارتفعت رغبة المستمرين في زيادة استثماراتهم(قعلول:12:2017-13).

اولا//سمات الاقتصاد الاماراتي واتجاهات الاستثمار الاجنبي

بلا شك وكما يعرف المتخصصون في مجال الاعمال قوة الاهتمام لدى بلدان العالم سواء المتقدمة منها او النامية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر باعتبارها من العوامل الاساسية التي تتأثر وتؤثر ايضا في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي, وما يترتب عليه من توفير فرص العمل وتحقيق التنمية الحقيقية, مما جعل المنافسة على اشدها بين مختلف البلدان لجذب المستوى المناسب من الاستثمارات الاجنبية المباشرة, ولذلك فان تدفقات رأس المال الخاص من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في المحافظ الأجنبية والاستثمارات الأخرى مثل التدفقات المصرفية الدولية والقروض, أدت إلى تولد العولمة المالية أسرع من عولمة التجارة(Makoni:2015:75).

ان الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج ومواردها الطبيعية جعل منها اهمية كبرى محط اهتمام لأغلب المراكز العالمية, فأصبحت هذه المنطقة من اهم مصدري الطاقة في العالم وجعلها تأخذ دورا محوريا في الجانب الاقتصادي والمالي الدولي, ولان دول هذه المنطقة بشكل عام والامارات بشكل خاص غنية بالبترول ولا تعاني من نقص في راس المال فاصبح من اولوياتها جذب

الاستثمار الاجنبي المباشر لتنويع مصادر اقتصاداتها وخلق فرص العمل المناسبة لدفع عملية التنمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي لديها.

1- معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

اتسمت معدلات نمو الناتج المحلي في الامارات العربية المتحدة بعدم الاستقرار في الآونة الاخيرة ولعل السبب يعود الى التوترات السياسية والعسكرية في المنطقة الشرق الاوسط, ويظهر الجدول(1) ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بلغ 3.18 % عام 2007 وهذه الفترة كانت تتسم بنوع من الاستقرار والانتعاش, ولكن هذا المعدل تراجع بنسبة 5.25% بسبب اندلاع الازمة المالية العالمية في اواخر عام 2008 ومطلع عام 2009, ليتعافى بعد ذلك بسبب انتعاش اسعار النفط العالمية ويبلغ اقصى مستو له عام 2015 وبمعدل 5.06% وينخفض بعد ذلك الى 0.79% عام 2017, ان تحسن النمو هذا يعكس تحسن مستوى الإقراض الممنوح للقطاع الخاص وارتفاع مستويات الثقة لدى المستثمرين والمستهلكين إضافة إلى تأثير تحسن الإيرادات العامة بفعل الارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للنفط، وهو ما ساعد على مواصلة الانفاق الحكومي المُعزز للنمو. من جانب آخر، فإن ارتفاع أسعار النفط ساهم في ارتفاع حجم الفوائض التشغيلية لدى الشركات المنتجة للنفط.(صندوق النقد العربي:افاق الاقتصاد العربي:2019:15).

وبمراجعة المكونات القطاعية للناتج المحلي الاجمالي الاماراتي لعام 2017 سنجد ان نسبة مساهمة القطاعات الانتاج السلعية تشكل نسبة 42.26 % منه, وقطاع الخدمات الانتاجية نسبة 35.38 %, وقطاع الخدمات الاجتماعية بما يعادل 22.35 % منه.(صندوق النقد العربي:2019:287).

2- البيئة الاستثمارية في الامارات

تعد الامارات العربية المتحدة من اكثر الدول العربية جذبا للاستثمارات الاجنبية المباشرة كما انها تحتل المراكز الاولى في تصدير الاستثمار, ويعود هذا التطور الى ان الدولة تبنت سياسة استثمارية تشجع استثمارات القطاع الخاص وتعزز مبادراته الاستثمارية بالإضافة الى تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق تقديم التسهيلات الاستثمارية والحوافز والاعفاءات المختلفة للمستثمرين, كإنشاء المناطق الصناعية والمناطق الحرة في مختلف الامارات وما تقدمه من مزايا للمستثمرين(عميرة:2002:14).هذه المناطق الصناعية والمناطق الحرة يمكن اعتبارها كأقطاب نمو يمكن عن طريقها قيادة عملية النمو والتطور الاقتصادي المنشود في الدولة.

ويتبين من الجدول(1) ان حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الامارات المتحدة كبير ويضعها ضمن اول 20 دولة عالميا في هذا المجال اذ بلغت الاستثمارات الخارجة اعلى مستو لها بنحو 16691.60 مليون دولار عام 2015 وبمعدل ارتفاع بلغ نحو 42.22%, فيما بلغت ادنى مستو لها عام 2010 وبنحو 2,015.00 مليون دولار وبمعدل نمو بلغ 25.99 %-, اما الاستثمارات الواردة فكان اعلى مستو لها عام 2007 وبنحو 14187 مليون دولار وبمعدل نمو نحو 3.18 %, فيما سجل ادنى مستو له وهو 1134 مليون دولار عام 2009 وبمعدل تراجع بلغ 77.60 % -.

جدول(1) معدلات نمو الناتج والاستثمارات الاجنبية المباشر الصادرة والواردة من والى الامارات للمدة(2007_2017) بملايين الدولارات

السنوات	الاستثمارات الصادرة	معدل النمو السنوي%	الاستثمارات الواردة	معدل النمو السنوي%	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP %
2007	14,567.73	33.75	14,187	10.78	3.18
2008	15,820.30	8.59	5,063	(64.31)	3.19
2009	2,722.90	82.78	1,134	(77.60)	(5.24)

2010	2,015.00	(25.99)	8,797	675.74	1.6
2011	2,178.00	8.08	7,152	(18.69)	6.93
2012	2,536.01	16.43	9,567	33.76	4.48
2013	8,828.34	284.11	9,765	2.06	5.05
2014	11,735.90	32.93	11,072	13.66	4.39
2015	16,691.60	42.22	8,551	(22.76)	5.06
2016	12,963.93	(22.33)	9,605	12.32	2.98
2017	13,955.50	7.64	10,354	7.79	0.79

المصدر: تم اعداده بالاستناد الى:

-الأونكتاد – تقرير الاستثمار في العالم 2018 .

world bank

-grub,https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?name_desc=false.

*النسب بين الاقواس سالبة.

ويبين الجدول(2) اهم الدول المستثمرة في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة المذكورة اذ تتصدرها الهند تليها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ثم بقية الدول.

جدول(2) اهم الدول المساهمة في الاستثمار الاجنبي المباشر في الامارات للمدة(2013-2017)

البلدات المستثمرة	التكلفة(مليون دينار)	عدد المشاريع	عدد الشركان
الهند	9893	130	117
الولايات المتحدة	6277	362	333
المملكة المتحدة	3840	288	268
اليابان	3680	49	46
الصين	2889	36	28
السعودية	2864	21	20
المانيا	2037	94	78
الكويت	1975	23	12
فرنسا	1740	90	83
هولندا	1670	40	38
اخرى	12040	524	485
الاجمالي	48905	1657	1508

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019

وباعتبارها من اكثر الدول الجاذبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة فقد عملت الكثير من الشركان الدولية المعروفة في دولة الامارات, ومن اهم الشركات الاجنبية العاملة هي ما مبين في الجدول(3) اذ نلاحظ ان الهند تتصدر الدول حجم استثمارات شركاتها والبالغة نحو 6617 مليون دولار.

جدول(3) اكبر الشركات المستثمرة في دولة الامارات العربية خلال المدة(2013-2017)

الشركة	البلد	التكلفة(مليون دولار)
Sobha(sobha Developers)	الهند	4000
Apar industries	الهند	2617
ACWA power international	السعودية	1800
Harbin Electric	الصين	1444
Agility	الكويت	1389

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019.

ثانيا//سمات الاقتصاد المصري واتجاهات الاستثمار الاجنبي

1- الناتج المحلي الاجمالي في مصر

يعد النمو الاقتصادي هدفا محوريا سعت إلى تحقيقه معظم الدول السائرة في طريق النمو في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة، وذلك استنادا إلى النظريات الحديثة التي أسست لمحددات ومتغيرات جديدة للنمو الاقتصادي، دون الغاء المصادر و والمتغيرات الكلاسيكية او التقليل من أهميتها و إنما تضيف لها مصادر و محددات حديثة ناتجة عن تجارب الدول المتقدمة و مستمدة من إفرازات الظروف العالمية الجديدة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية والتكنلوجية.

ومن أوضح مقاييس أو مؤشرات النمو الاقتصادي المعمول بها هي معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وبملاحظة الجدول(4) يتبين أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر معدلات مقبولة، إذا بلغ هذا المعدل نحو 7,08% عام 2007 ليرتفع إلى 7.15 % في العام التالي، ولكنه اتصف بالتقلب ما بين الارتفاع بالانخفاض في السنوات اللاحقة إذ سجل 4.18 %عام 2017.

وبالنظر الى نسبة مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي لمصر نجد ان نسبة مساهمة قطاعات الانتاج السلعي بلغت 45.23% فيما ساهم قطاع الخدمات الانتاجية بنحو 28.8 %, وقطاع الخدمات الاجتماعية بنسبة 24.3 %(صندوق النقد العربي:2019:288).

جدول(4) معدلات نمو الناتج المحلي والاستثمارات الاجنبية المباشر الصادرة والواردة من والى مصر للمدة(2007_2017) بملايين الدولارات

السنوات	الاستثمارات الصادرة	معدل النمو السنوي %	الاستثمارات الواردة	معدل النمو السنوي%	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي % GDP
2007	664.80	347.97	11,578	15.28	7.08
2008	1,920.20	188.8	9,495	(17.99)	7.15
2009	571.10	(70.25)	6,712	(29.31)	4.67
2010	1,175.50	105.83	6,386	(4.85)	5.14
2011	625.50	(47.78)	483	(9.24)	1.76
2012	211.10	(66.25)	6,031	1148.6	2.22
2013	301.00	42.58	4,256	(29.43)	2.18
2014	252.70	(16.04)	4,612	8.36	2.91
2015	181.70	(28.09)	6,925	50.15	74.3

2016	206.60	13.70	8,107	17.06	4.34
2017	199.00	(3.67)	7,392	(8.83)	4.18

المصدر: تم اعداده بالاستناد الى:

الأونكتاد – تقرير الاستثمار في العالم 2018 .

Worldbank grub,https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?name_desc=false.

*النسب بين الاقواس سالبة.

2- الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر

يعاني الاقتصاد المصري من انخفاض مستويات الادخار القومي كما يعاني من شحة المصادر الطبيعية التي بإمكانها توفير النقد الأجنبي, مما يجعل الدولة بحاجة الى مصادر تمويل اخرى لمشاريعها الاستثمارية والاجتماعية, وعليه ترجع أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة لمصر إلى تراجع معدل الادخار المحلى وبالتالي تزايد الحاجة إلى التمويل الخارجي، والبديل للقروض والمنح والمعونات المتراجعة من جانب الدول والمنظمات الدولية والحاجة إلى استيعاب قدر اكبر من العمالة للحد من مشكلة البطالة ونقل للخبرات في الإدارة والتكنولوجيا الحديثة مما يساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وإنشاء صناعات جديدة بما يؤدى في النهاية إلى ربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية, وقد انشات مصر العديد من المناطق الحرة لاستقطاب الاستثمار.

وتمتلك مصر تاريخا طويلا نسبياً في الاعتماد على المناطق الحرة، وقد أنشئت أول مناطق حرة عام 1973 وما تزال هذه المناطق قائمة، وفي السنوات الأخيرة حدث تغيير في الاستراتيجية ككل، ففي عام 2002 أدخلت مصر نظام المناطق الاقتصادية الخاصة SEZs وذلك من خلال قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة رقم 83 لسنة 2002(قانون المناطق الاقتصادية)، و"المناطق الاستثمارية" وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2007 الذي عدل قانون الاستثمار.(الاوسيد:74:2014).

ويتضح من الجدول(4) تذبذب مستوى الاستثمارات الخارجة والداخلية من وإلى مصر ويعود هذا التذبذب إلى تراجع مستوى الاستقرار السياسي إذ سجلت هذه الاستثمارات الصادرة اعلى مستو لها عام 2008 وبنحو 192020 مليون دولار وبنمو بلغ 188.8% وادنى مستو لها عام 2015 حوالي 18170 مليون دولار وبعد نمو بلغ نحو28.09 %-.

ويبين الجدول(5) اهم الدول المستثمرة في مصر خلال الفترة المذكورة اذ تتصدرها روسيا تليها الصين والامارات ثم بقية الدول.

جدول(5) اهم الدول المساهمة في الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر للمدة(2013-2017)

البلدات المستثمرة	التكلفة(مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
روسيا	30079	5	5
الصين	22883	26	17
الامارات	14706	52	30
اليونان	10012	3	2
ايطاليا	8918	11	7
السعودية	8803	29	20
البحرين	3522	3	2
المملكة المتحدة	2379	23	17
المانيا	1989	19	12
لبنان	1848	10	5

اخرى	10137	163	129
الاجمالي	115275	344	246

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018 ص85

بعد السياسات التي اتبعتها الحكومات المصرية المتعاقبة منذ بداية الالفية الثالثة أصبح الاقتصاد المصري من أهم الاقتصادات العربية الإفريقية جذبا للشركات الأجنبية والجدول(6) يبين اهم الشركات وجنسياتها والتي تتصدرها روسيا والصين ومن ثم اليونان...

جدول(6) اكبر الشركات المستثمرة في مصر خلال المدة(2013-2017)

الشركة	البلد	التكلفة(مليون دولار)
Rosatom	روسيا	30000
(China Fortune Land Development CFLD	الصين	20000
Mac Optic	اليونان	10000
Al Habtoorb Group	الامارات	8500
Eni SPA(Eni)	ايطاليا	8099

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018 ص85.

من خلال عرض مؤشرات الاقتصادين الإماراتي والمصري وخاصة فيما يتعلق بمعدلات النمو وحجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة يمكننا القول انهما حققا نجاحا واضحا في سياسات جذب الاستثمارات المباشرة وكذلك تصديرها وان كانا اقتصادين مختلفين في البنية فالأول يتمتع بقدرات نفطية هائلة, والثاني يتمتع بطاقات بشرية جيدة وقطاع سياحي متميز, هذا النجاح تحقق نتيجة للسياسات المتبعة في كلا البلدين خاصة فيما يتعلق بإنشاء وتطوير المناطق التجارية الحرة الامر الذي انعكس ايجابا في استقطاب الشركات الاجنبية مع خبراتها الادارية والتكنلوجيا المتطورة وفرص العمل المناسبة...

المبحث الثالث: معدلات النمو وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

يعد الاقتصاد العراقي ضمن مجموعة الاقتصادات النامية التي تتصف بالريعية كونه يعتمد بأكثر من 61%من ايراداته على مبيعات النفط الخام, هذا الوضع استمر لعقود من الزمن على الرغم من قيام الدولة في عقد السبعينيات من القرن الماضي بإنشاء الكثير من المشاريع الصناعية ومحاولة جعلها اقطاب ومراكز نمو والانطلاق من خلالها لتطوير معدلات النمو الاقتصادي, الا ان السياسات الخاطئة للحكومة والدخول في صراعات محلية واقليمية تسبب في انهيار تلك المشاريع لتصبح بعد ذلك من اكبر المشكلات التي اثقلت كاهل الموازنة الحكومية نتيجة لتردي جودة منتجاتها, وكذلك عدم مواكبتها للتطورات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي اعقبت انهيار المعسكر الاشتراكي وظهور الليبرالية الاقتصادية الجديدة وقيادتها عملية النمو الاقتصادي العالمي وسيادة نمط مختلف لحركة راس المال الاجنبي وهو الاستثمار الاجنبي المباشر بدلا من القروض للنهوض باقتصادات البلدان النامية التي تعاني من شحة راس المال او الخبرات الفنية او تراكم راس المال او جميعها, هذا الامر يحتم على الدولة العراقية بذل كل الجهود من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وبما يتوافق مع احتياجات الاقتصاد الوطني وخلق اقطاب نمو لقيادة عملية النمو الاقتصادي.

اولا//سمات الاقتصاد العراقي واتجاهات الاستثمار الاجنبي

1-الاختلالات الهيكلية كسمة من سمات الاقتصاد العراقي

يتسم الاقتصاد العراقي بالكثير من الاختلالات الهيكلية لعل من اهمها ما يلي:

1-1. اختلال الهيكل الانتاجي للاقتصاد العراقي:

يعتمد الاقتصاد العراقي على مورد واحد وتشكيله نسبة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي وهي الايرادات النفطية لهذا فهو اقتصاد احادي الجانب على الرغم من ما يتمتع به من إمكانيات زراعية وصناعية حيث تشكل إيرادات النفط نسبة 61.5% من اجمالي الناتج المحلي, والايرادات غير النفطية نسبة 38.5 % منه(التقرير الاقتصادي العراقي:2017:11).

1-2.اختلال الموازنة العامة للدولة

يواجه العراق ومنذ فترة طويلة من العجز في الموازنة العامة ولعل السبب يعود الى توالي الازمات الاقتصادية والسياسية التي يواجهها البلد وتراجع اسعار النفط الخام بالإضافة الى استشراء ظاهرة الفساد الاداري والمالي الذي تعاني منه اجهزة الدولة المختلفة اذ بلغ هذا العجز اكثر من 20 مليار دولار علم 2015, وبلغ اكثر من 19 مليار دولار عام 2017(قانون الموازن الاتحادية:2015:2017).

1-3.الاختلال في التجارة الخارجية

يعاني هيكل التجارة الخارجية في العراق من اختلال واضح خاصة فيما يتعلق بجانب الصادرات اذ ساهمت الصادرات النفطية بنسبة 99.8 % من اجمالي الصادرات العراقية عام 2017(التقرير الاقتصادي العراقي:2017:52), اما باقي السلع فلا تشكل الا نسبة 2% من اجمالي الصادرات العراقية وهذا خلل واضح جدا الامر الذي يجعل من حدوث ازمة في وفرة النقد الاجنبي في اية لحظة وذلك تبعا لتغير اسعار النفط الخام نتيجة نقص الطلب.

1-4.تلكؤ النشاط الاستثماري للقطاع الخاص

عانى القطاع الخاص في العراق على الرغم من تعاقب الحكومات المختلفة من التهميش والاهمال في معظم الاوقات وكذلك من ضعف القوانين التي تحكم سير عمله, ولذلك بقيت مشاركته ضعيفة جدا في قيادة عملية النمو الاقتصادي للبلد, وهذه الحال ليست بسبب تقصير الدولة بل يشترك معها ممثلو القطاع الخاص الذين لم يرتقوا الى مستوى قيادة هذا القطاع الهام في اقتصاد الدولة.

وبعد عام 2003، توجهت السياسة الاقتصادية للدولة نحو تشجيع القطاع الخاص ضمن إطار دراسة اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي والمالي والتجاري، هذا التوجه اصطدم بانتكاسات واضحة للقطاع الخاص وبخاصة الصناعة منها لعدم وضع استراتيجية واضحة لمستقبل هذا القطاع، ولم توضع آلية عمل من قبل الجهات الحكومية ومؤسسات الدولة المختلفة لتطوير أنشطة هذا القطاع، اذ سيطر القطاع الاستيرادي الطفيلي(بدون وضع ضوابط وقيود)على طبيعة عمل هذا القطاع وساعد على ذلك السوق العراقية التي كانت متعطشة لأنواع السلع والبضائع الكماليةً التي كانت مفقودة في الفترة السابقة. فبدلاً أن تلتزم الدولة في هذه الفترة بسياسة واضحة لدعم هذا القطاع والأخذ بيده لتجاوز الظروف الأمنية الصعبة والتحديات الاقتصاديةً التي ظهرت بعد عام 2003، استمرت الدولة بتهميش هذا القطاع من خلال عدم وضع السياسات الاقتصادية الداعمة له(حسن:2017:15).

1-5. ارتفاع حجم الدين الحكومي

يعاني الاقتصاد العراقي من الديون الخارجية المتراكمة التي تسببت بها الة الحرب منذ ثمانينات القرن المنصرم والى يومنا هذا وكذلك الفساد الاداري والمالي الامر الذي تسبب في تراكم هذه الديون,اذ تترك الديون واعبائها المتراكمة اثارا سلبية على الاقتصاد العراقي من جراء ما تعرض له من صدمات نقدية وحقيقية تنعكس على الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي ومن ثم على الادخار المحلي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية, مما يؤثر سلبا على امكانيات الادخار المحلي والطاقة الاستيرادية,ومن ثم عدم قدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات متقدمة من النمو الاقتصادي(العاني:2016:276).

اذ بلغ اجمالي الدَّين الخارجي نحو(86) مليار دولار للمدة(2010 -2014) ويشمل كل من اجمالي الاقتراض الجديد مع الفوائد اضافة الى تسديدات الدين مع فوائد اعادة الجدولة(الدين الخارجي الذي تم تسويته) ونلاحظ انه في حالة تناقص بسبب تسوية مديونة نادي باريس وخارج نادي باريس وهذا واضح من ديون اعادة الجدولة(عداي:2016:15).

2- معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

ان الناتج المحلي الاجمالي في العراق يعتمد بشكل كبير على ايرادات النفط الخام ولذلك نجد ان معدلاته تتقلب تبعا لتقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية, ويظهر الجدول(7) ان اعلى معدل نمو حققه الناتج المحلي الاجمالي هو 13.93 %عام 2012, فيما سجل ادنى مستو له عام 2017 وبمعدل سلبي بلغ 1.67% -.

وتساهم قطاعات الانتاج السلعي بنسبة 53.8%, بينما ساهمت القطاعات التوزيعية بما نسبته 20.5 %, القطاعات الخدمية فقد ساهمت بما نسبته 25.7% من تكوين الناتج المحلي الاجمالي للعام 2017(التقرير الاقتصادي العراقي:2017:14).

و تسهم معدلات النمو المرتفعة للبلد المضيف في استقطاب التدفقات الاستثمارية، إذ يعد معدل النمو أحد المؤشرات المهمة التي يعتمد عليها المستثمر، وتجربة دول جنوب شرق آسيا خير دليل، إذ حفزت معدلات النمو المرتفعة التي حققتها تلك الدول في فترة الثمانينيات والنصف الأول من التسعينات تدفقات الاستثمار الأجنبي الذي اتجه بشكل كبير لتلك المنطقة(عبد الحسين:2013:58).

2- البيئة الاستثمارية في العراق

تسعى دول العالم الى استقطاب اكبر حجم من الاستثمارات الاجنبية المباشرة كونها من اسرع الطرق للحصول على التكنلوجيا الحديثة والخبرات الادارية والمعرفة اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني التي يفتقر اليها العراق على الرغم من امتلاكه لمختلف الموارد الطبيعية والبشرية,ويتبين من الجدول(7) تباين حجم الاستثمارات الاجنبية الخارجة والداخلة من والى العراق خلال الفترة المدروسة حتى ان الاستثمارات الداخلة سجلت معدلات نمو سلبية في السنوات الاخيرة فيما سجلت اعلى مستو لها عام 2014 وبمبلغ 10,176مليون دولار وبمعدل نمو بلغ 2.26%, اما الاستثمارات الصادرة فقد تراجعت بعد الازمة المالية العالمية 2008 لكنها تعافت بعد ذلك لتسجل اعلى مستو لها عام 2012 وبمقدار 489.50 مليون دولار وبمعدل نمو بلغ نحو 33.74% ثم تراجعت لتسجل 77.80 مليون دولار عام 2017 وبمعدل نمو سلبي نحو74.43%.

وبمشاهدة النسب الواردة في الجدول(7) يمكن القول ان العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي والاستثمار الاجنبي المباشر في العراق هي علاقة مشوهة ولعل ذلك يعود الى المشكلات المختلفة التي يواجهها الاقتصاد العراقي, وعلى الرغم من ذلك نجد ان هنالك ترابط بين التغير في معدلات كلا المتغير كما في السنوات(2008,2011, 2012...)هذا قيما يتعلق بالاستثمارات الصادرة, اما بالنسبة الى الاستثمارات الواردة فنجد مثل هذا الترابط في السنوات(2009,2011, 2012...).

جدول(7) الاستثمارات الاجنبية المباشر الصادرة والواردة من والى العراق للمدة(2007_2017) بملايين الدولارات

السنوات	الاستثمارات الصادرة	معدل النمو %	الاستثمارات الواردة	معدل النمو %	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP
2007	7.90	(97.4)	972	153.78	1.37
2008	33.60	325.31	1,856	90.9	8.22
2009	71.90	111.76	1,598	(13.9)	3.37
2010	124.90	71.73	1,396	(12.6)	6.40
2011	366.00	193.03	1,882	34.8	7.546
2012	489.50	33.74	3,400	80.6	13.93
2013	227.10	(53.60)	3,120	(8.23)	7.6
2014	241.50	6.34	10,176	226.15	0.7
2015	147.70	(38.84)	7,574	(24.5)	2.47
2016	304.30	106.02	6,256	(17.40)	13.57
2017	77.80	(74.43)	5,032	(19.56)	(1.67)

المصدر: تم اعداده بالاستناد الى:

الأونكتاد – تقرير الاستثمار في العالم 2018 .

Worldbankgrub,https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?name_desc=false.

*النسب بين الاقواس سالبة.

ويعرض الجدول(8) الدول الاكثر مشاركة في عملية الاستثمار في العراق وقي مقدمتها روسيا ومن ثم الامارات والولايات المتحدة وهكذا بقية الدول من خلال مجموعة من الشركات تتصدرها شركة Gazprom الروسية المتخصصة في مجال النفط وكما مبين في الجدول(9).

جدول(8) اهم الدول المساهمة في الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة(2013-2017)

البلدات المستثمرة	التكلفة(مليون دينار)	عدد المشاريع	عدد الشركان
روسيا	8966	7	4
الامارات	4865	18	14
الولايات المتحدة	2102	13	11
هولندا	850	1	1
كندا	850	1	1
الهند	457	2	2
التشيك	450	1	1
الاردن	282	8	6
الفلبين	230	2	2
الكويت	205	2	2
اخرى	1035	60	52
الاجمالي	20291	115	96

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019

جدول(9) اكبر الشركات المستثمرة في العراق خلال المدة(2013-2017)

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Gazprom	روسيا	8094
Emaar Properties	الامارات	3000
ExxonMobil	الولايات المتحدة	1650
Electricity Authority	الامارات	872
Royal Dutch Shell PIC	هولندا	850

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019

ومن الاهداف المرجو تحقيقها من الاستثمارات الاجنبية في العراق(محمد:23:2011)

1-استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة الاستغلال الامثل.

2-الوفاء بالاحتياجات المحلية بدلا من الاعتماد على الاستيراد.

3-يوفر الاستثمار الاجنبي المباشر الموارد المالية بالإضافة الى التكنولوجيا المتقدمة

4-يساهم في فتح اسواق جديدة عن طريق ربط الانتاج المحلي بحاجة الاسواق الخارجية.

5- تحسين ميزان المدفوعات والحد من تأثير الديون الخارجية وفوائدها.

6- زيادة الامكانيات التصديرية وتعزيز القدرات التنافسية في الاسواق الخارجية.

7- دعم العلاقات الاقتصادية بين العراق والدول المتلقية.

جملة القول ونظرا لأهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة وعلاقتها المتبادلة بمعدلات النمو الاقتصادي, فان عملية استقطابها اصبحت الهدف الرئيس بالنسبة لصانعي السياسات الاقتصادية في العالم, وبما ان الامارات ومصر من الدول التي تسير في طريق النجاح بالنسبة لتحقيق هذا الهدف وتقع في نفس الاقليم بالنسبة للعراق, فانه بالإمكان الاستفادة من هاتين التجربتين وذلك عن طريق الاهتمام بتطوير وانشاء مناطق تجارة حرة باعتبارها اقطاب نمو واستقطاب للاستثمارات الاجنبية المباشرة وذلك بالتوازي مع احداث اطر قانونية مشجعة لتحقيق هذا الهدف.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا-الاستنتاجات

1-ان معدلات النمو الاقتصادي من المقدمات الاساسية لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر.

2-يوجد تأثير متبادل بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي.

3-تعد مناطق التجارة الحرة باعتبارها اقطاب نمو من اهم الاستراتيجيات المتبعة في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر.

4- نجاح الاستراتيجيات المتبعة في كل من الامارات العربية المتحدة ومصر في جذب وتصدير الاستثمار الاجنبي المباشر خاصة فيما يتعلق بإنشاء وتطوير المناطق التجارية الحرة.

5-نظرا الى الامكانيات المادية والبشرية التي يتمتع بها العراق فانه بإمكانه استقطاب اكبر حجم من الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تنطوي على الكثير من الفوائد بالنسبة للاقتصاد الوطني, وامكانية الاستفادة من تجارب كل من الامارات ومصر في هذا المجال.

ثانيا-التوصيات

1- توفير المناخ الاستثماري المناسب خاصة في ضمان الاطر القانونية و الاستقرار السياسي والأمني, وانشاء وتطوير مناطق تجارة حرة قادرة على جذب الاستثمار والاستفادة من تجارب الامارات ومصر في هذا المجال.

2. عند استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر فلا بد من مراعاة خصائص البلد وظروفه ومستوى تطوره الاقتصادي.

3- توجيه هذا الاستثمار نحو القطاعات والأنشطة الاقتصادية القائدة والتي بإمكانها التأثير ايجابا على الانشطة الاقتصادية الاخرى وبما يضمن رفع معدلات النمو الاقتصادي.

4. اتباع استراتيجية وطنية حول مسألة نقل التكنولوجيا وبما يتوافق مع خصائص وظروف البلد.

5- ينبغي وضع ضوابط تلزم الشركات الأجنبية في نقل التكنولوجيا وتوفير فرص عمل مناسبة وتدريب القوى العاملة الوطنية.

الهوامش والمصادر

-العربية

1- الحيدري: سناء ساطع, لبنى رحيم العزاوي, دور اقطاب النمو التقنية في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة للمدن(مدينة البصرة نموذجا). مجلة الهندسة والتكنولوجيا، المجلد 31،الجزءA ,العدد 5, .2013

2- ربيع: نصر, رؤية في النمو الاقتصادي المستدام في سوريا, ورقة عمل, جمعية العلوم الاقتصادية السورية .2004

3- الغرباوي: اثر راس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين, رسالة ماجستير, الجامعة الاسلامية, كلية التجارة غزه 2015.

4- كبداني: سيدي أحمد, أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية – أطروحة دكتوراه: جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير .2013

5- سيد احمد: هبة السيد محمد, تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي دراسة دولية مقارنة بالتركيز على الاقتصاد المصري, اطروحة دكتوراه, الجامعة الزقازيق, كلية التجارة, قسم الاقتصاد .2017

6- ميلود: وعيل, المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها(الجزائر، مصر، السعودية-دراسة مقارنة), كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير, قسم العلوم الاقتصادية .2014

7- المعموري: حمزه سلمان, استراتيجية تنمية المدينة على وفق الأقطاب الأكثر تأثيرا, دراسة تحليلية لتنمية الأقطاب الفعالة لمدينة الحلة استنادا إلى سياسة الاستثمار,

,Mechanical And Material Engineering, Special Issue(A), 2010. The Iraqi Journal For

8- عميرة: محمد سعد, اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة الانجازات المتحققة والتطلعات المستقبلية, مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية 2002.

9- بوشنتوف: عبد العلي, التنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق(دراسة حالة الجزائر), رسالة ماجستير, جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, قسم العلوم الاقتصادية و التجارية .2017

10- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018, 2019.

11-الأونكتاد – تقرير الاستثمار في العالم 2018 .

12- صندوق النقد العربي, التقرير السنوي .2019

13- صندوق النقد العربي: افاق الاقتصاد العربي .2019

14-البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?name_desc=false.

15- الاوسيد: استعراض مناخ, الأعمال في مصر, سياسات الاستثمار و شراكات بين القطاعين العام و الخاص .2014

16- البنك المركزي العراقي, التقرير الاقتصادي العراقي .2017

17-قانون الموازنة الاتحادية .2015

18- قعلول: سفيان, جاذبية البلدان العربية للاستثمار الاجنبي المباشر دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار, صندوق النقد العربي,العدد36, .2017

19- العاني: عماد محمد علي, نسرين حسن جوحي, قياس مؤشرات الدين الحكومي واثاره الاقتصادية في العراق للمدة(1990-2013) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية المجلد 23 العدد 98, .2016

20- حسن: حسين عجلان, تنويع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمّنة الريعية الواقع الراهن والحسابات المستقبلية, مجلة المنصور العدد 27, 2017.

21-عداي:نور شدهان, تحليل مسارات الدين العام للمدة(2010 – 2014), وزارة المالية, الدائرة الاقتصادية, قسم السياسات الاقتصادية, .2016

22-عبد الحسين: عدنان فرحان, دور القدرات العلمية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ماليزيا نموذجا, مجلة العلوم الاقتصادية المجلد 8 العدد 32, .2013

23- محمد: سحر قاسم, الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق, البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث, قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية, 2011.

- English Reference

1-Abotsi:Anselm Komla, Theory of foreign direct investment and corruption, International Journal of Asian Social Science, 6(6). 2016

2- Nayyar:Rishika, Traditional and Modern Theories of Fdi, International Journal of Business and Management Invention, www.ijbmi.org Volume 3 Issue 6 ǁ June.2014 .

3- Makoni:Patricia Lindelwa, Extensive exploration OF THEORIES of foreign direct investment, Risk governance & control:financial markets & institutions / Volume 5, Issue 2, 2015, 2015.

4- Denisia:**Vintila,** Foreign Direct Investment Theories:An Overview of the Main FDI Theories, Volume 2, Issue 2, 2010.

5-World bank group, Spatial Growth Strategies: Realizing the Benefits of Geographically-Targeted Approaches, Africa Competitiveness Report, 2013.

6- MUSTĂȚEA:NICOLETA MONICA, Growth poles – an alternative to reduce regional disparities. Case study - IAŞI growth poles, Romanian review OF regional studies, Volume IX, Number 1, 2013.

7- Komarovskiy: Viktor& Viktor Bondrauk, The role of the concept of "Growth poles" for regional development, Journal of Public Administration, Finance and Law, Issue 4,2013.